



التقرير المؤقت للأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣١٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وطلب مني تقديم تقرير مؤقت عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتوخاة في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ونحو إنجاز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المهام الموكلة إليها أصلاً، وإدراج توصيات بشأن المهام التي يمكن أن تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

صون وقف إطلاق النار

٢ - من نهاية تموز/يوليه حتى بداية تشرين الأول/أكتوبر، اتسم الوضع في منطقة عمليات القوة بالهدوء عامة، باستثناء العديد من التجاوزات البسيطة لخط الانسحاب، أو ما يسمى "الخط الأزرق". وتعزى هذه التجاوزات في المقام الأول إلى قيام إسرائيل ببناء مواقع عسكرية جديدة وإقامة الأسلاك الشائكة على طول الخط؛ وقد تم تقويم هذه التجاوزات في كل حالة من الحالات بعد تدخل القوة. وحدثت تجاوزات لبنانية بسيطة سببها عبور الخط من جانب الرعاة أو سفن الصيد؛ وفي حالات قليلة جداً تم عبور الخط بالسيارات. ولأسابيع عديدة، احتفظ حزب الله بموقع عبر الخط شرقي كفر شوبا. وأفاد الموظفون هناك بأن لديهم إذناً بالتواجد في ذلك الموقع وأنهم سيغادرون إذا ما أمرتهم الحكومة بذلك. وقد أثارت القوة في مرات متكررة هذا الانتهاك مع السلطات اللبنانية دون أي نتيجة. وأخلى حزب الله الموقع يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر بالاقتراع مع الهجوم الذي شنه عبر الخط الأزرق (انظر أدناه).

٣ - وإضافة إلى هذه التجاوزات تقع يومياً أحداث ناتجة عن قيام المدنيين والسياح اللبنانيين برمي الحجارة وزجاجات الزيت الحارقة، وغير ذلك من المواد عبر الخط الأزرق في

اتجاه الجنود والمدنيين الإسرائيليين حيث ألحقت إصابات ببعضهم. وفي عدة مناسبات أطلق الجنود عيارات تحذيرية وعيارات مطاطية مما أدى إلى بعض الإصابات. وقد وقعت معظم هذه الأحداث فيما يسمى "بوابة فاطمة" شرقي المطلة كما حدث احتكاك في مقام على تل الشيخ عباد (شرقي حولا) الذي يتداخل مع الخط الأزرق ويعتبر موقعا مقدسا للمسلمين واليهود على السواء. وفي أيلول/سبتمبر نظم المدنيون اللبنانيون عدة مظاهرات شرقي كفر شوبا وتجاوزوا الخط في بعض الحالات. وحث ممثلي الشخصي رولف كنتوسن واللواء سيت اوبنغ قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان السلطات اللبنانية مرات عديدة على اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لتلك الأحداث والانتهاكات.

٤ - ووقع حادث خطير يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر. ففي إطار التوتر داخل الأراضي المحتلة وإسرائيل، اقترب حوالي ٥٠٠ فلسطيني وأشخاصا يدعمونهم من الخط جنوبي مروحين للتظاهر ضد إسرائيل. وإثر محاولة هذه الحشود عبور السياج الذي أقامته إسرائيل على الحدود، فتحت القوات الإسرائيلية النار فقتلت ٣ أشخاص وأصاب ٢٠ حوالي آخرين. ومنذئذ منعت السلطات اللبنانية الفلسطينيين من القيام بمزيد من المظاهرات على الخط.

٥ - وفي وقت متأخر من نفس اليوم شن حزب الله هجوما عبر الخط الأزرق على بعد حوالي ٣ كيلومترات جنوبي شبعأ وأسر ٣ جنود إسرائيليين، منتهكا بذلك إطلاق النار بشكل خطير. وانسحب المهاجمون تحت غطاء قصف مكثف بمدافع الهاون والقذائف، استهدف جميع المواقع الإسرائيلية في المنطقة. وقد أطلقت حوالي ٣٠٠ قذيفة على مدى ٤٥ دقيقة. ولم ترد القوات الإسرائيلية على النار فورا ولكنها أطلقت النار لاحقا على بعض المركبات من الجو. وإثر هذا الحادث، استأنفت القوات الجوية الإسرائيلية تحليقها فوق الأراضي اللبنانية؛ وقد تم ذلك يوميا ومن ارتفاعات شاهقة في كثير من الأحيان.

٦ - وأفاد حزب الله أنه خطط لتلك العملية قبل ذلك بغرض أخذ أسرى ومن ثم الحصول على إطلاق سراح ١٩ أسيرا لبنانيا لا تزال إسرائيل تحتجزهم. ولا يزال الأمين العام، الذي يتابع مسألة هؤلاء الأسرى مع السلطات الإسرائيلية، على استعداد للعمل مع الحكومتين الإسرائيلية واللبنانية بغرض حل هذه المسألة.

٧ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، قام ثلاثة فلسطينيين، فيما يبدو أنه مبادرة محلية، بعبور الخط الأزرق شرقي كفر شوبا وحاولوا اختراق السياج التقني الإسرائيلي، الذي يمتد مسافة معينة خلف الخط الأزرق. وردت القوات الإسرائيلية بنيران كثيفة، وقتل أحد الأشخاص الثلاثة؛ وتمكن الآخرون من الهرب.

عودة السلطة الحكومية

٨ - وفي ٩ آب/أغسطس، نشرت الحكومة اللبنانية قوة أمن مشتركة قوامها ١٠٠٠ فرد من جميع الرتب، اختير أفرادها من قوات الأمن الداخلي والجيش اللبناني. ولدى قوة الأمن المشترك مقر في مرجعيون وآخر في بنت جبيل، حيث تجري هذه القوة دوريات مكثفة وتقيم حواجز على الطرق في بعض المناسبات. كما أن لأجهزة الأمن اللبنانية وجود قوي في الناقورة. واستأنفت الشرطة اللبنانية عملياتها في القرى الرئيسية. وتصدر الإشارة إلى أن الجيش اللبناني انتشر، في منتصف أيلول/سبتمبر، في منطقة جزين التي أخلتها قوات الأمر الواقع في كانون الثاني/يناير الأخير، هذا بالرغم من أن عملية الانتشار تلك تمت خارج منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٩ - وفي الوقت الراهن يعمل الإداريون اللبنانيون والشرطة وأفراد الأمن والجيش اللبنانيون في المنطقة بأكملها حيث يتنامى وجودهم وأنشطتهم. فهم يعيدون بناء الإدارة المحلية في القرى، وأحرزوا تقدماً في إعادة ربط الاتصالات والهياكل الأساسية ونظم الصحة والرعاية مع بقية الشبكات والنظم في البلد. وفي آب/أغسطس الأخير شارك سكان المنطقة التي كانت تسيطر عليها إسرائيل سابقاً في الانتخابات البرلمانية لأول مرة منذ عام ١٩٧٢.

١٠ - لكن السلطات تخلت، في الواقع، عن السيطرة لحزب الله بالقرب من الخط الأزرق. ويعمل أفراد حزب الله بالزعم المدني وهم عادة غير مسلحين. كما أنهم منضبطون جداً ويخضعون لقيادة ومراقبة فعالين. ويتولون رصد الخط الأزرق والحفاظ على الأمن العام كما يقدمون الخدمات الاجتماعية والطبية والتعليمية في بعض القرى. وفي مناسبات عدة، أعاق أفراد حزب الله حرية حركة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وقد سجل أخطر الأحداث من هذا النوع في أعقاب العملية التي شنها حزب الله يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر، حيث وقع أول تلك الأحداث في ذات اليوم، بينما سجل الحدث الثاني بعده بأربعة أيام. وفي كلتا الحالتين، أرغم حزب الله أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تحت التهديد بالسلاح على تسليم مركبات ومعدات عسكرية وجدوها في الميدان. وقد قدمت القوة احتجاجات بشأن كل هذه الأحداث إلى السلطات اللبنانية.

١١ - وكان موقف الحكومة اللبنانية أنه مادام لا يوجد سلام شامل مع إسرائيل فإن الجيش لن يعمل كحارس حدود لإسرائيل ولن ينتشر على طول الحدود.

أنشطة الأمم المتحدة

١٢ - قامت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان برصد المنطقة عن طريق دوريات برية وجوية وشبكة من مراكز المراقبة. وقد عملت على تقويم التجاوزات عن طريق التحدث

بشأنها مع الجانب المعني، كما بذلت قصارى جهودها من أجل الحد من الاحتكاك والتقليل من الحوادث، عن طريق مواصلة الاتصال الوثيق مع الجانبين. لكن القوة لم تتمكن لحد الآن من إقناع السلطات اللبنانية بتحمل مسؤولياتها كاملة على طول الخط الأزرق.

١٣ - وفي آخر تموز/يوليه وبداية آب/أغسطس، أعادت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان انتشارها في اتجاه الجنوب وحتى الخط الأزرق. وتمت عملية إعادة الانتشار بسلاسة، حيث ساعدت السلطات اللبنانية القوة في تأمين الأراضي والأماكن لإقامة المواقع الجديدة. وفي ذات الوقت، قامت القوة بإخلاء منطقة خلفية وسلمتها للسلطات اللبنانية، وذلك لكي تتمكن القوة من توفير القدرة اللازمة للتحرك جنوباً. وتوخياً للاقتصاد، تواصلت القوة استخدام مرافقها الأوسع في تلك المنطقة. وقد أرفقت بهذا التقرير خارطة تبين مواقع الانتشار الحالي للقوة.

١٤ - وما فتئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقود الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، بالعمل مع السلطات اللبنانية، على تنفيذ خطة عمل لتنمية واستصلاح المنطقة التي أحتلتها إسرائيل. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الشأن تعاوناً وثيقاً مع السيد تيرجيه رود - لارسن منسق الأمم المتحدة الخاص الذي يقود الجهود على المستوى الدولي إلى جانب الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. وعقد اجتماع للمانحين يوم ٢٧ تموز/يوليه لحشد الدعم. وانضم السيد كنوتسن إلى هذه الجهود بعد أن تسلم مسؤولياته في بيروت في منتصف آب/أغسطس. وفي ٢٨/٢٧ أيلول/سبتمبر نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في بيروت، مؤتمراً للمنظمات غير الحكومية، بتمويل من الحكومة الإيطالية. وكما هو الشأن في الماضي قدمت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المساعدة للسكان المدنيين مستخدمة ما أتاحتها لها الحكومات المساهمة بقوات من موارد.

١٥ - وشكلت إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة مصدراً كبيراً للانزعاج، ولاسيما بالاقتران مع إعادة الانتشار. كما ساعدت القوة في أنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وأقامت نظاماً لإدارة المعلومات عن الأعمال المتعلقة بالألغام. وفي مدينة صور، لبنان، أنشئت خلية إقليمية للأعمال المتعلقة بالألغام، بمساعدة دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة، تعاونت بشكل وثيق مع المكتب الوطني اللبناني لإزالة الألغام. وخلال تلك الفترة، توفي ثلاثة أطفال وأصيب ثمانية أشخاص جراء انفجار الألغام والذخائر.

ملاحظات

١٦ - شهدت الأشهر الثلاثة الأخيرة مزيداً من التحرك نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وباستثناء الهجوم الذي شنّه حزب الله يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر، كانت

المنطقة هادئة نسبياً. فقد تم نشر كل من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمن المشتركة اللبنانية بشكل سلس في حين تواصل عودة الإدارة اللبنانية. وبالرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لإعادة الخدمات الحكومية بكاملها إلى مستوى يضاهي مستواها في بقية البلد، فإن تقدماً ملموساً قد أحرز في هذا الاتجاه.

١٧ - ويتسم تسلسل الخطوات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) بالوضوح والمنطق: وجوب انسحاب القوات الإسرائيلية، ضرورة عدم وقوع مزيد من الأعمال القتالية، وضرورة استعادة الحكومة اللبنانية سلطتها الفعلية. وبعد ذلك ستكون الحكومتان الإسرائيلية واللبنانية مسؤولتين بالكامل؛ وفقاً لالتزامهما الدولية، عن منع انطلاق أي أعمال عدائية من أراضي كل منهما ضد أراضي الجار. ويجدر التذكير في هذا الصدد بأن الحكومتين التزمتا، على الرغم من بعض التحفظات، باحترام الخط الأزرق الذي أقامته الأمم المتحدة بغرض تأكيد الانسحاب الإسرائيلي وفقاً للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

١٨ - وأعتقد بأن الوقت قد حان لإحلال الأوضاع المتوخاة في ذلك القرار. ويتطلب هذا أولاً وقبل كل شيء أن تبسط حكومة لبنان سيطرتها الفعلية على كامل المنطقة التي أخلتها إسرائيل في الربيع المنصرم، وأن تتحمل مسؤولياتها الدولية كاملة بما في ذلك وضع حد للاستفزازات الخطيرة التي استمرت على الخط الأزرق. وما لم يتم ذلك، فهناك خطر من أن يتحول لبنان مرة أخرى إلى مسرح للصراع بين الآخرين، بالرغم من أنه لن يكون بالضرورة المسرح الوحيد لذلك الصراع.

١٩ - وقد كانت لي فرصة التباحث بشأن هذه الأمور مع الرئيس اللبناني ورئيس الوزراء خلال زيارتي الأخيرة إلى بيروت. وقد ناقشنا أيضاً حاجة لبنان إلى المساعدة الدولية لمعالجة المشاكل المطروحة منذ أمد بعيد، ولا سيما إعادة إدماج المنطقة التي كانت محتلة حتى وقت قريب. وأناشد المانحين مساعدة لبنان على تلبية احتياجاته الملحة بخصوص الإغاثة والانتعاش الاقتصادي في الجنوب، في انتظار عقد مؤتمر حقيقي للمانحين.

٢٠ - وتأتي كتابة هذا التقرير في وقت يشهد توتراً شديداً في العلاقات العربية الإسرائيلية ومواجهات متواصلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذه الظروف، ارتأيت أنه من باب الحكمة عدم تقديم اقتراحات، كما هو مطلوب في الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣١٠ (٢٠٠٠)، لإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في جنوب لبنان. وأود أن أقترح، بعد إذن مجلس الأمن، تناول هذا الموضوع في التقرير الذي سأقدمه قبل انتهاء ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.